

الملف

نهر جبر

أرقامه المالية بلغت أرقاماً فلكية بل خرافية
الفساد الرياضي يتمدد من دون رقابة أو عقاب

تعد الرياضة صناعة مربحة ومصدر دخل في كثير من دول العالم وفق ما اظهرته دراسة لمكتب التحليلات الاقتصادية الاميركية بأن الدخل السنوي لقطاع الرياضة مقارنة بالقطاعات الاخرى يناهز 212,5 مليار دولار اميركي، اي ضعف قطاع السيارات، واكبر حجماً من قطاع المرافق العامة والزراعة، وسبعة اضعاف قطاع السينما والانتاج السينمائي



رئيس اتحاد المبارزة والمحاضر الاولمبي الدولي جهاد سلامة.

وديع عبد النور ان توصيف حالات نافرة او حتى مستترة في الرياضة اللبنانية بالفساد "فضفاضا لأن الغوص في الواقع الميداني وتشريحه يؤديان الى اكتشاف او ضبط وقائع يعن فيها الفساد طولا وعرضا، لاسيما وان الممارسات ليست وليدة ساعتها بل هي نهج يترسخ منذ عقود، منذ نشوء الحركة الرياضية عندنا، ولو ان الغاية والاهداف كانت طوباوية سامية نبيلة ومثالية. لكن الامور تداخلت وتخطت هذا الاختصاص بعدما اصابتها عدوى ما نهش اوصال ادارتنا عموماً. وليس الامر بالظاهرة بل يشكل "فرسخاً" في المشهد العالمي الذي تفوق قيمته الـ 500 مليار دولار، وقد بلغ حد الجريمة المنظمة التي تنعكس سلباً على الامن الرياضي، وقوامها مراهنات غير مشروعة وتلاعب بالنتائج. وقد تتجاوز هذا الرقم لو اخذنا في الاعتبار دخول التجارة على خط الالعاب والمسابقات الرياضية".

اضاف: "للفساد في الرياضة اوجه عدة، بدءاً من اللاعبين والحكام الذين يمكنهم التلاعب بنتائج المباريات، وهي اول مظاهر الفساد وبرزها في بدايات الاحتراف، كما انها تتضمن الحكايات والقصص الاكثر انتشاراً في وسائل الاعلام. وقد اصابتها منها طرطوشة قبل سنوات قليلة، وكشفت مكاتب انشئت تحت مسمى شركات استيراد وتصدير للتواصل بين لاعبين وشركات مراهنات في شرق اسيا. وفي وقت لاحق، دخلت الشركات والحكومات على مجال الفساد بعد ان باتت تتلاعب بعقود وصفقات انشاء المرافق الرياضية وبنائها، بل وحتى استضافة الاحداث الرياضية المهمة وتعيين مسؤولين في مناصب في منظمات ومؤسسات رياضية اقليمية ودولية رفيعة المستوى. غير ان الجريمة المنظمة والمراهنات كان لها الدور الاكبر في الفساد الرياضي في الولايات المتحدة اولا والعالم لاحقاً، اذ اصبح لها الباع

مكامن الفساد
موجودة في الرياضة
اللبنانية عبر اشكال عدة

جائحة "كوفيد - 19" العالمية اثرت سلباً ايضا على الرياضة بشكل عام دولياً ومحلياً، وبتخطيط من الوزارات واللجان الاولمبية عادت الحياة الى الرياضة رويداً رويداً. اما في لبنان ولولا مبادرات بعض الاتحادات لكننا ما زلنا في مرحلة الاقفال التام (Lock Down).
وتمنى سلامة "ان تحظى الرياضة والبلد على ابواب تشكيل حكومة جديدة بالاهتمام اللازم، وان يكون اختيار الاسم الذي ستسند اليه هذه الحقبة مناسباً للموقع وان تؤمن الدولة ميزانية مقبولة لحسن سير الرياضة في لبنان".
بدوره اعتبر المحاضر الاولمبي والعضو السابق في اتحاد الدرجات الهوائية

على ذلك كثيرة، منها باعتبارها وزارة ترضية عند تشكيل الحكومة، ومنها ما يتعلق بالميزانية المالية التي تمنح لها".
واضاف: "ليس هناك من استراتيجيا وطنية للرياضة، وما نريد منها بالرغم من ان العالم باجمعه بات اليوم يتنافس على استضافة الاحداث الرياضية الكبرى وتأمين ميزانيات ضخمة لاستحداث منشآت رياضية ورصد ميزانيات كبرى للمنتخبات الوطنية. فالرياضة المدرسية حدث ولا حرج ولم تأخذ دورها ومكانها حتى تاريخه. والرياضة الرسمية باتت في اتون الدوران على نفسها. كذلك الرياضة الاهلية ومرجعيتها الاولى باتت في عهدة ناس معظمهم جاهل للواقع وللحلول. والاعلام الرياضي في معظمه لا يلعب دوره".

ولم ينف دور الازمة الاقتصادية في تأزيم الاوضاع: "الازمة زادت الطين بلة وتراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الاميركي جاء ليردع التقدم الرياضي الذي كانت تقوم به بعض الاتحادات والنوادي بمبادرات فردية وبالتعاون مع الاهل. كما ان

آخراً المحسوبيات الطائفية والسياسية التي تؤخر تقدم الرياضة في العاب عدة".

عن امكان ان تشكل القوانين الناظمة حاجزا او رادعا او مانعا للفساد والغش واستغلال النفوذ والقدرة على تطبيقها، اعتبر ان "العبرة ليست في القوانين الناظمة الموجودة اليوم او التي ستشرع في المستقبل، العبرة في الاشخاص الذين يشرفون على تطبيق هذه القوانين، اضافة الى اهمية استحداث قوانين جديدة وعصرية من شأنها المساهمة في تقدم الرياضة وتطورها ومحاربة الفساد المعشعش فيها".

عن مسؤولية هيئات الوصاية والهيئات الرقابية في الوزارات، وقدرتها على القيام بواجباتها، استبعد ان تتمكن من القيام بدورها وقال: "ما دامت المحسوبية في التوظيفات من دون الكفاية، وما دام ممنوع محاسبة المسؤول الذي يخص هذه المرجعية، وما دام القضاء عاجزا عن محاسبة المرتكبين الكبار في الدولة في شكل عام، الامر الذي يشجع على ارتكاب المخالفات من دون الخوف من هيئات الوصاية وهيئات الرقابة. لذا، وبما ان هيئات الوصاية والهيئات الرقابية في معظمها لا تقوم بواجباتها، لم يعد يوجد خوف منها لدى المرتكب لعلمه المسبق انه محمي من مرجعيته".
وربط سلامة الامر في شكل عام بطريقة تشخيص المسؤولين الكبار في الدولة لوزارة الشباب والرياضة في لبنان حتى تاريخه "على انها وزارة هامشية والدلائل

الحماية". واضحت في ظل ازدهار صناعة الرياضة والانفاق بسخاء وحصد ارباح بالمليارات، جاذبة لتقاطعات علاقات وثيقة بعالمي السياسة والمصالح الخاصة. وما "يسهل" الارتكابات ان هذا القطاع بيئة خصبة لعقد صفقات واتخاذ قرارات موجهة من وراء الكواليس وخلف ابواب موصدة، فيتسلل الفساد و"تتمدد اذعره الاخطبوطية" من دون تحقيق او عقاب في اغلب الاحيان.

محلياً، اعتبر رئيس اتحاد المبارزة ورئيس نادي مون لاسال المحاضر الدولي والاولمبي جهاد سلامة ان مكامن الفساد المحتملة والمؤكدة موجودة في الرياضة اللبنانية عبر عدة اشكال ابرزها: "عدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب في مواقع عدة الامر الذي يؤخر تقدم الرياضة، عدم تطور القوانين الرياضية في ما خص عمل الاندية والاتحادات واللجان، وجود اندية وهمية في بعض الاتحادات وبعلم من المسؤولين في وزارة الشباب والرياضة، فساد بعض العاملين في وزارة الشباب والرياضة، فساد بعض الاداريين المنتخبين في النوادي والاتحادات واللجان، عدم وجود سلطة رابعة قوية تحاسب الوسط الرياضي بطريقة علمية انتقادية، عدم انتاجية مرافق رياضية ملك الدولة من خلال الوزارة ومجلس ادارة المنشآت الرياضية، التوزيع غير العادل للمساعدات المالية على الاندية والاتحادات واللجان ووجود بعض السماسرة والمزاريب المالية في الوزارة استعملت في غير مكانها، واخيراً وليس

ولأن الرياضة اصبحت احد المجالات الاكثر جاذبية لرؤوس الاموال واهتمام القوى الاقتصادية، حيث تحولت من مجرد نشاط يمارسه الهواة وتستمع به جماهير المتفرجين الى صناعة، تقوم على اسس علمية متخصصة في الترويج الاعلامي والاحتراف الرياضي الذي يدر مئات المليارات من الدولارات على الاندية المحترفة، فقد نخرها الفساد وعشعش في مفاصلها.

والفساد آفة عرفتها المجتمعات منذ القدم، وتحول مع مرور الوقت الى ظاهرة عالمية ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتداخل فيها عوامل متعددة يصعب التمييز بينها. بل اصبح مرضا عضالا تعيشه كل الدول والمجتمعات سواء كانت غنية ام فقيرة، ديكتاتورية ام ديموقراطية، قوية ام ضعيفة، ويرتبط ظهوره واستمراره برغبة الانسان في الحصول على مكاسب مادية او معنوية بسرعة ومن دون وجه حق، لذا فهو يلجأ الى وسائل سرية للوصول اليها وامتلاكها سواء من طريق الرشوة او المحسوبية او الوساطة او الاختلاس وغيرها من الطرق الملتوية.

ويلفت محمد حنزاب، رئيس المركز الدولي للامن الرياضي (ICSS)، الى ان الارقام المتعلقة بحجم الفساد اصبحت فلكية لا بل خرافية، وهو "نوع من الجريمة المنظمة التي كشفت ان الاتحادات الرياضية الدولية ضعيفة في بنيتها القانونية التنظيمية من ناحية الرقابة المالية والشفافية ولا تمتلك وسائل

صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

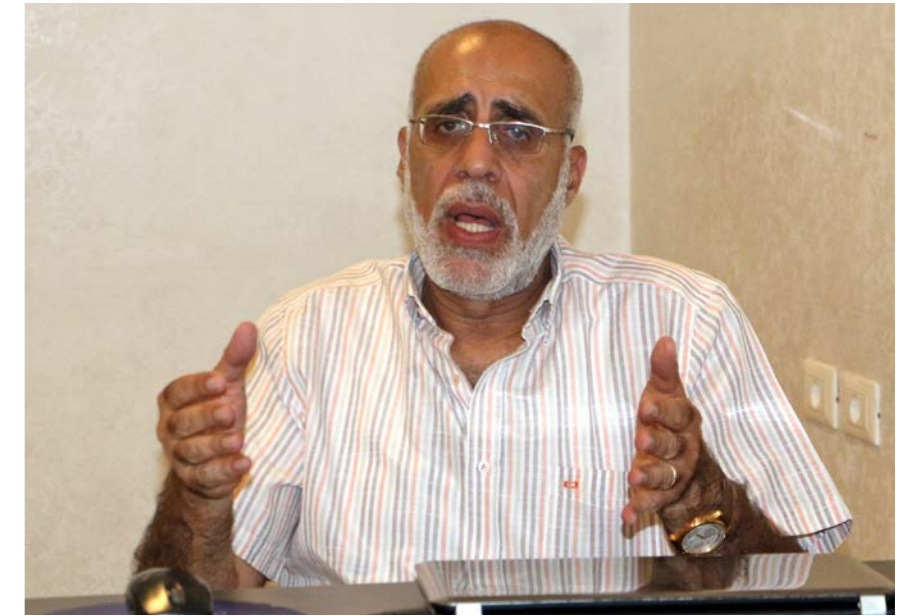
الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحسين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان
والمهجر
راحة البال

هكذا ينعكس سوء الادارة الرسمية والاهلية سلبا على المدن والبلدات. ففي المدارس لا يجري الاهتمام بالرياضة بالشكل الصحيح، فيختار اساتذة التربية الرياضية والمدربون بعشوائية احيانا، ولا تنشأ مراكز لتطوير القدرات والمهارات. وفي ذلك تتخلى البلديات عن مسؤوليتها، ما يصعب المهمة على اي ناشئ يسعى الى تطوير نفسه في الرياضة التي يجب. ومتى انعدم البناء من الاسفل صعبت مهمة نهوض الرياضات على المستوى الوطني".

اضاف عبدالنور: "لعل العلة الاكبر هي تحكم مجموعة اشخاص بالاندية يظنون انها مجرد رخص تباع وتشتري بعيدا من مفهوم الثقافة والانتماء. ويبلغ عدد الاندية (الجمعيات) في لبنان 1395 ناديا موزعة على 47 اتحادا، وهو رقم ضخم قياسا على المساحة الجغرافية، فضلا عن ان غالبيتها لا تتمتع بمقومات النادي العصري بمنشآته واعضائه وفرقه وموارده. وهذا ما يوضح ان بعض الاندية تنشأ للافادة المالية كافتتاح مساعدة لا تستحقها والمتاجرة، ومنها ما هو مرتبط بالسياسة والاعتبارات المحلية والاهلية، خصوصا في القرى والبلدات. وتدور رياضات في دوامة التراجع بفعل تمسك اداريين بمناصبهم التي عينتهم الاحزاب فيها، من دون ان يهتمهم مدى نجاحهم في المشروع الذي يضطلعون به. لذا لا ضير من القول ان هناك مجموعة كبيرة من الاختصاصيين والمثقفين رياضيا على اعلى مستوى، او اللاعبين السابقين، الذين لا يمكنهم الوصول الى منصب في اتحاد ما لسبب بسيط وهو عدم انتمائهم الى حزب سياسي. كما هناك قناعة راسخة بأن سوء الادارة السياسية انعكس سلبا على سوء الادارة الرياضية في اماكن عدة بفعل ربط رجال الحكم الرياضة واتحاداتها وانديتها بهم، ما يعرقل دور هيئات الوصاية في الوزارات المعنية وقيامها بواجباتها".



المحاضر الاولمبي وديع عبد النور.

التحاصص الطائفي يعيق كل شئ، وليس الرياضة فقط

لبنان، بلد التناقضات حيث التحاصص الطائفي يعيق كل شئ، وليس الرياضة فقط، اضافة الى التأثيرات السياسية المباشرة علنا، يظهر جليا ان سيرة ما كنا نشكو منه قبل عقود تتكرر ان كان عن غياب التخطيط والافتقاد الى البرامج او ضعفها، وندرة المساعدة او عدم عدالة توزيعها، وتطوير القدرات والمهارات، وانشغال الوسط بحمى انتخابات مفبركة للاتحادات على حساب المنافسة الميدانية، وانشاء مرافق بمواصفات غير مطابقة للشروط وعدم اكتمالها او افتقارها الى الصيانة فتصبح عبئا ثقيلًا وافيالا بيضا لا فائدة منها. هذا طبعا عن تعيين محاسبين للطاعة وتنفيذ سياسات.

الاطول في هذا المضمار. اما غسل الاموال، فقد شق طريقه الى الرياضة بطرق شتى، ومن بينها شراء الاندية الرياضية واللاعبين وحقوق نشر الصور والبث التلفزيوني، ناهيك بتحويل الاموال ونقلها من بلد الى اخر اضافة الى الملاذات الضريبية والشركات الواجهة او الصورية".

وقال: "ما تقدم يجعل الامعان في الفساد، كل على قياسه، ليس بغريب. وبالتالي، تصبح مكانه لا حصر لها، وتقف سدا منيعا وعائقا كبيرا امام خطوات التغيير والتصحيح، بل لا يتحقق التغيير والتطوير الا ببطء شديد وتحت الضغط والتهديد احيانا. ولا شك ان في كل خطوة تنفيذية سبيل للفساد او سلوك ملتو من جل مصالح ومنافع مادية ومعنوية، في مقدمها وجود قوانين وانظمة مفصلة على القياس وفي مضمونها وبين اسطر ابوابها وموادها التباسات حمالة لاجتهادات وتفسيرات هي بمثابة افخاخ ومطبات، فينعدم مفعولها وغاية سنها لتكون حاجزا او رادعا مانعا للغش والفساد واستغلال النفوذ. وفي